

بارومتر الأعمال

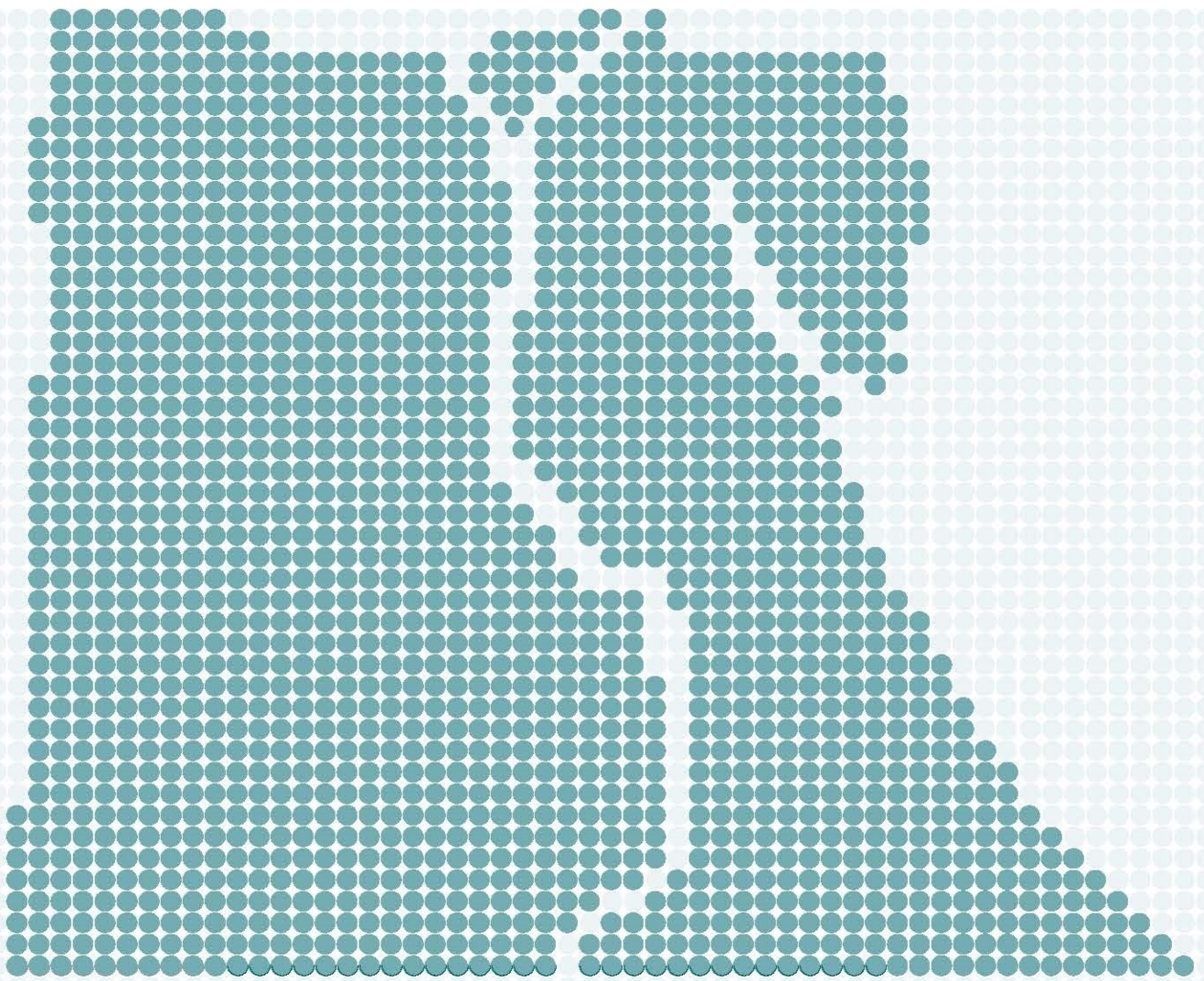
٢٠١٦

العدد ٤١



ECES

المركز المصري
للدراستات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ماله علاقة بهذين البُعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس إدارة المركز
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية - نائب رئيس مجلس إدارة المركز
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - أمين عام المركز
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم - أمين صندوق المركز
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG
علاء الدين سبع، مؤسس، شركة بيلتون المالية القابضة
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة
محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحربين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة علي - محرر/مترجم

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - محاسب أول
أماني مدحت - المساعد التنفيذي للمدير التنفيذي
منة محمود - مسئول الندوات وشؤون العضوية
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
طارق عبد الباقي - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد

إدارة البحوث

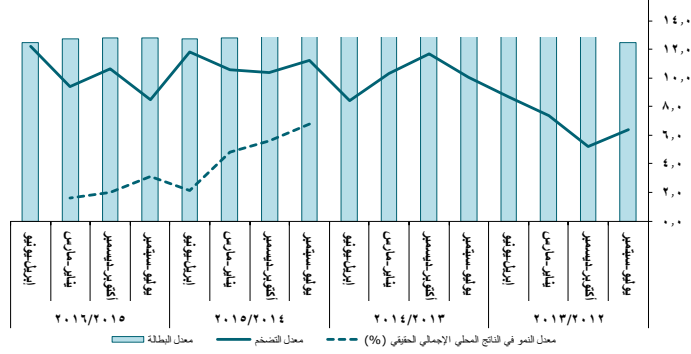
د. ضياء نور الدين - مستشار اقتصادي
محسن عادل - مستشار مالي*
د. راما سعيد - اقتصادي أول
د. نورا عبد الوهاب - اقتصادي أول
مي إيهاب - اقتصادي
محمد علي - اقتصادي
خالد وحيد - إحصائي إحصاء*
علياء عبد الله - باحث اقتصادي
يارا هلال - باحث اقتصادي
هدى العبادي - باحث اقتصادي
حسام خاطر - مساعد بحوث*
أحمد فتحي - مساعد بحوث*

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالتقرير



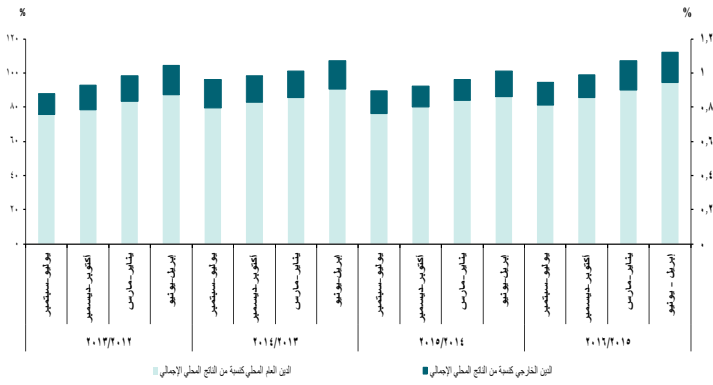
نظرة عامة

الشكل ١-١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات البطالة والتضخم



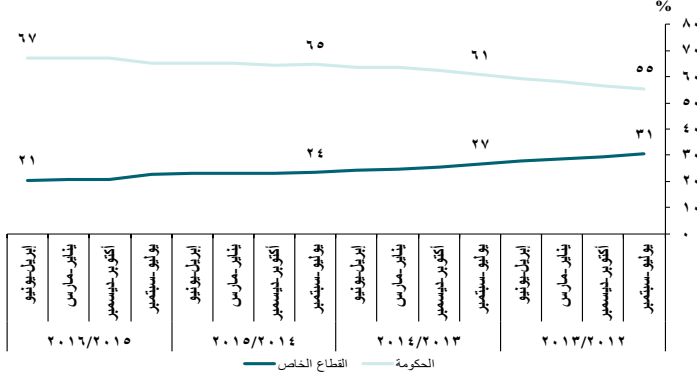
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ البنك المركزي المصري؛ وزارة المالية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٢-١: الدين العام وعجز المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



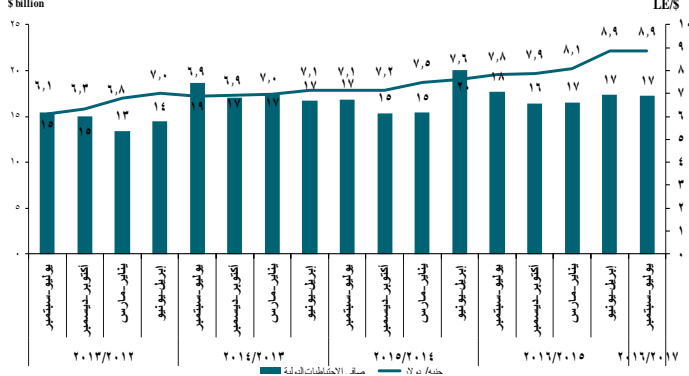
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٣-١: الائتمان المحلي بحسب القطاع كنسبة من إجمالي الائتمان



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه / دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة. * يُذكر أن شهر يوليو ٢٠١٦ شهد عدة مدفوعات لسداد ديون خارجية مستحقة.

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ١٢٧ شركة حول تقييمها لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها في الربع الأول (يوليو -سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، وتوقعاتها للربع الثاني (أكتوبر -ديسمبر) من ذات العام المالي. وبالنسبة للتوقعات، تراجع مؤشر بارومتر الأعمال بمقدار ثمانية نقاط، مما يعكس مخاوف مجتمع الأعمال.

وتشير النتائج إلى التأثيرات الخاصة بتحرير أسعار الصرف، سواء من خلال ارتفاع تكاليف التشغيل وأثر ذلك على الأسعار خلال الفترة أو ظهور بوادر لرغبة مستقبلية في زيادة الاستثمارات رغم تنامي التحديات على المدى القصير، مما يدق ناقوس إنذار للحكومة لإعادة النظر في سياساتها لتحفيز الاقتصاد المصري خاصة في ظل المخاوف الثلاثة التي تسيطر على مجتمع الأعمال بصورة أساسية وهي توافر العملات الأجنبية، ونمو معدلات التضخم، وتباطؤ معدلات النمو.

وعلى جانب المالية العامة، أسفرت معاملات الاقتصاد الكلي المصري مع العالم الخارجي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عن تحقيق عجز كلي بميزان المدفوعات بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار مقابل فائض كلي بلغ ٣,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق .

وأفاد تقرير البنك المركزي بتساعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى ١٨,٧ مليار دولار في ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ١٢,١ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٤، بينما حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٩,٩ مليار دولار مقابل ١٧,٩ مليار دولار خلال ذات الفترة.

وأرجع التقرير تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق الميزان التجاري عجز بلغ نحو ٣٧,٦ مليار دولار في ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٣٩,١ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٤، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبتترول، حيث تراجعت حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣,٥ مليار دولار لتقتصر على نحو ١٨,٧ مليار دولار مقابل ٢٢,٢ مليار دولار خلال ذات الفترة.

كما انتهت وزارة المالية من إعداد الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث بلغ إجمالي المصروفات طبقا للحساب الختامي ٨١٨ مليار جنيه في حين بلغ إجمالي الإيرادات ٤٩١,٥ مليار جنيه، كما بلغ إجمالي العجز ٣٢٩,٥ مليار جنيه بنسبة ١٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي .

وقفز إجمالي الدين الخارجي لمصر بقيمة ٧,٧ مليار دولار وبنسبة ١٦% خلال العام المالي الماضي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليصل إلى ٥٥,٨ مليار دولار، مقابل ٤٨,١ مليار دولار في ٢٠١٥/٢٠١٤، وفقا لما أوضحه تقرير صدر عن البنك المركزي.

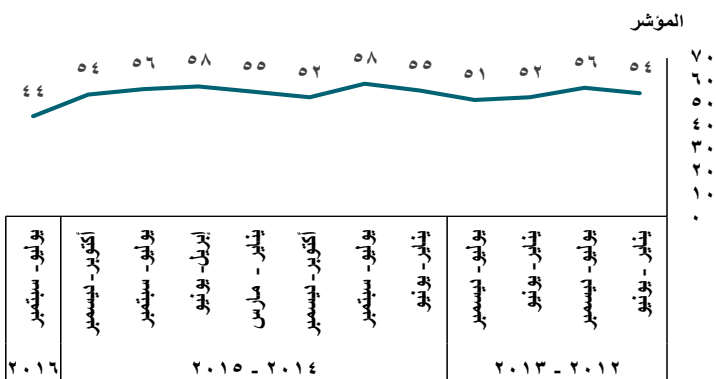
الأداء السابق للشركات

كشفت نتائج مسح بارومتر الأعمال خلال الربع السابق يوليو - سبتمبر ٢٠١٦ عن التأثير بضغط نقص العملة وما ترتب على ذلك من تراجع في مستوى توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكلفتها، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشر بارومتر الأعمال إلى ٤٤ نقطة مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض مؤشر توقعات النمو إلى ٣١ نقطة وهو أدنى مستوى له خلال عامين.

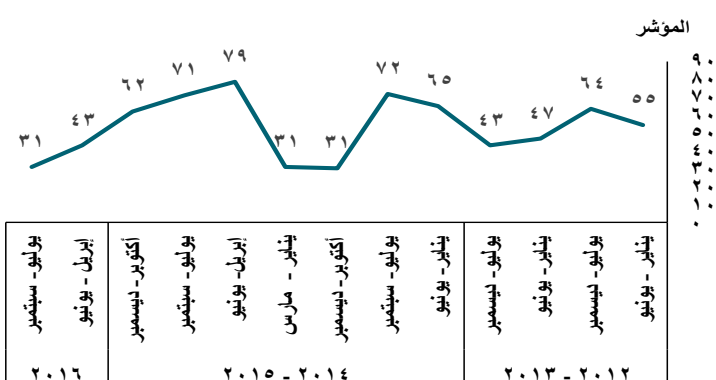
وسجل مؤشرا الإنتاج والمبيعات المحلية أدنى مستوى لهما خلال الفترة ذاتها بتحقيق كل منهما ٤٤ نقطة، وهو انعكاس واضح للضغط على قرارات الإنتاج والمبيعات نتيجة الصعوبات التي مر بها الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية.

وشهدت غالبية المؤشرات تراجعاً مماثلاً في ضوء انعكاس المتغيرات المذكورة آنفاً على حجم الصادرات وأسعار المنتجات وقدرة الشركات على تحديد حجم المخزونات لديها في ظل ارتفاع سعر الصرف وعدم توافر السيولة بالعملة الأجنبية وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم والفائدة خلال الفترة.

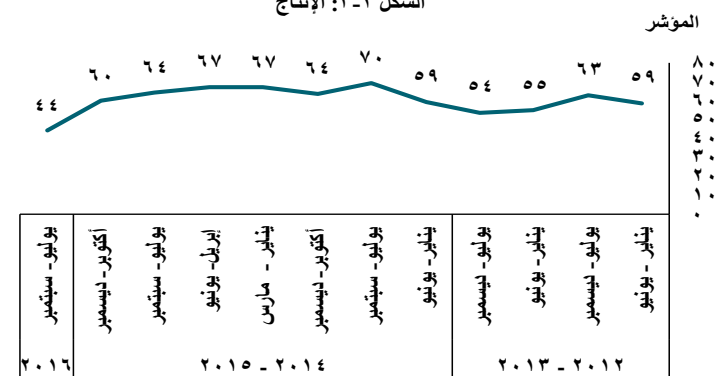
الشكل ١-٢: مؤشر بارومتر الأعمال



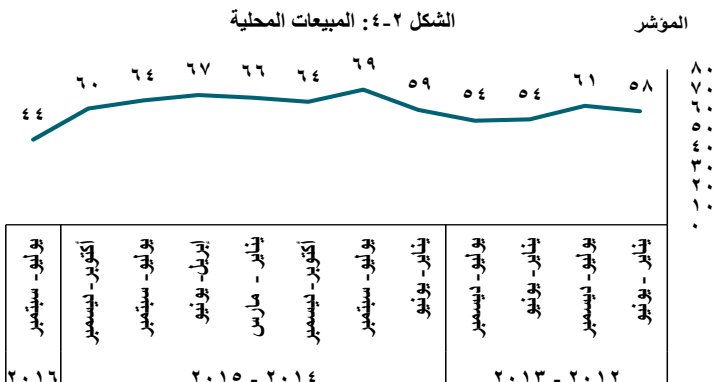
الشكل ٢-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٣-٢: الإنتاج



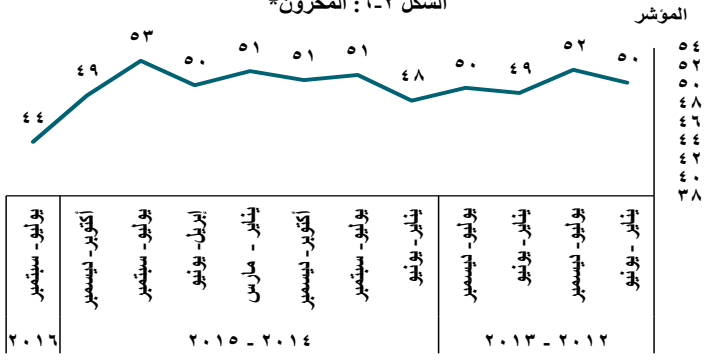
الشكل ٤-٢: المبيعات المحلية



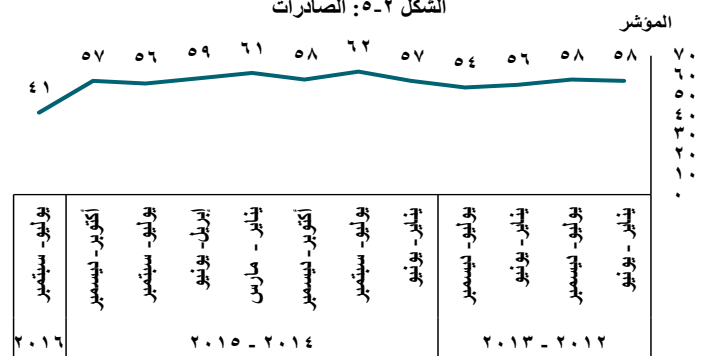
المصدر: نتائج الاستبيان.



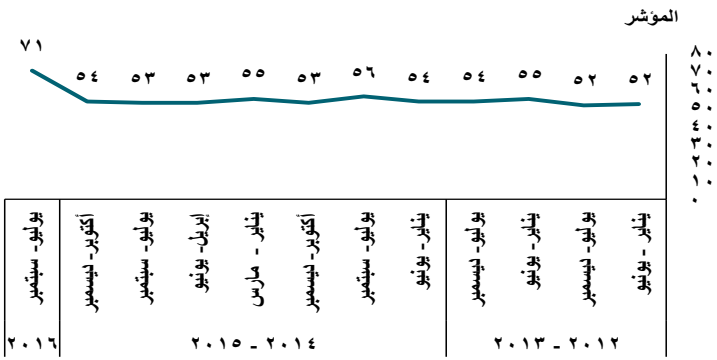
الشكل ٢-٦: المخزون*



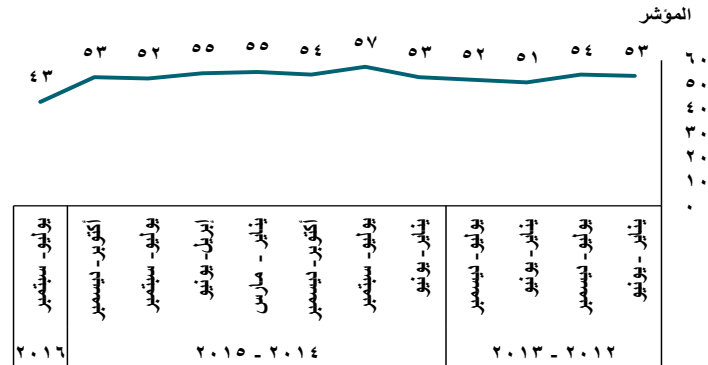
الشكل ٢-٥: الصادرات



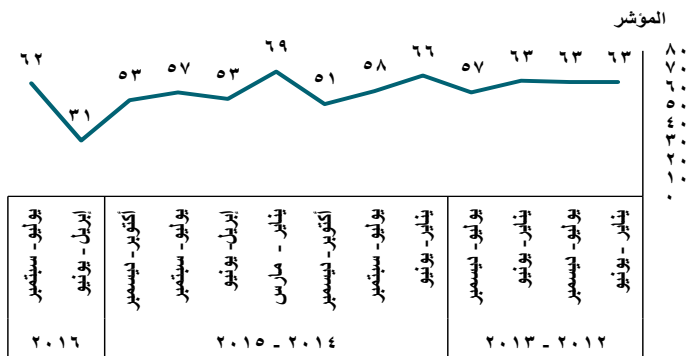
الشكل ٢-٨: أسعار المنتجات النهائية



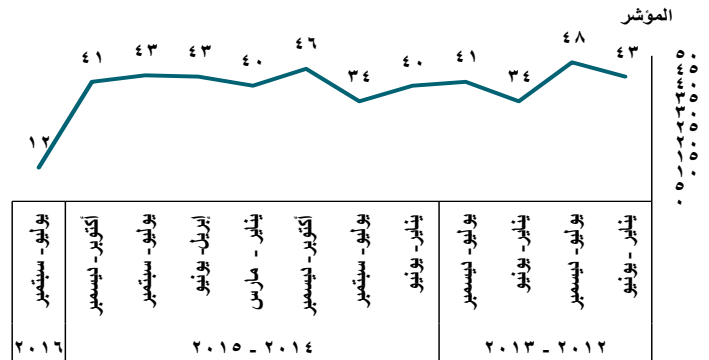
الشكل ٢-٧: مستوى استغلال الطاقة



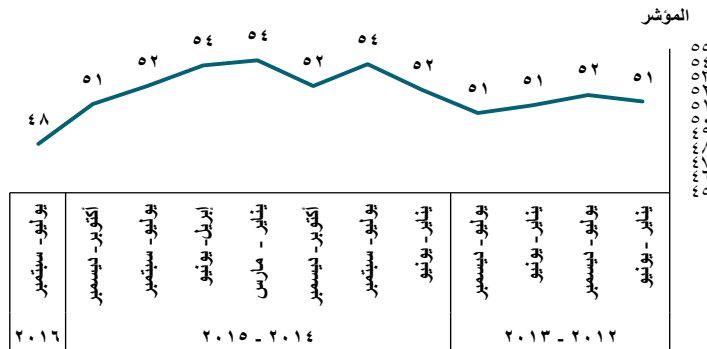
الشكل ٢-١٠: الأجور



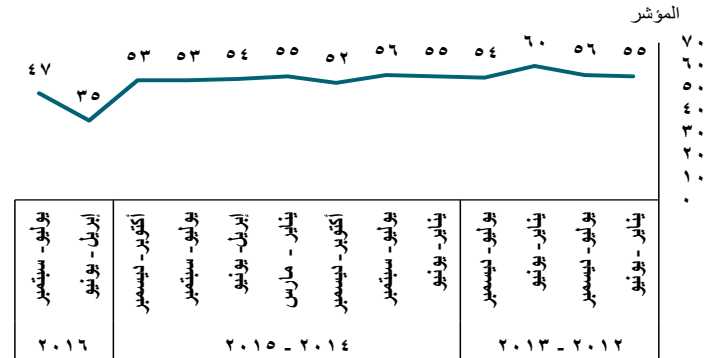
الشكل ٢-٩: أسعار المدخلات*



الشكل ٢-١٢: التشغيل



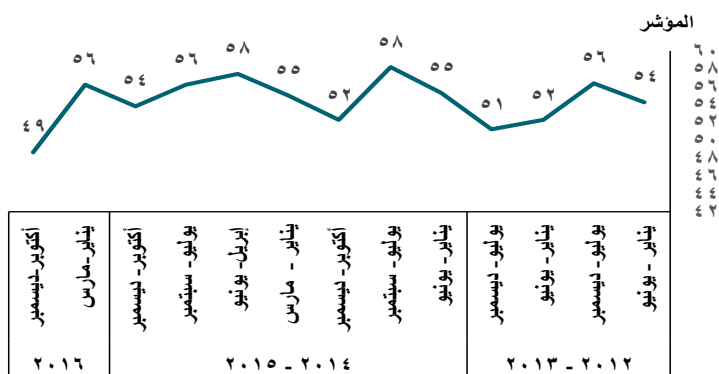
الشكل ٢-١١: الاستثمار



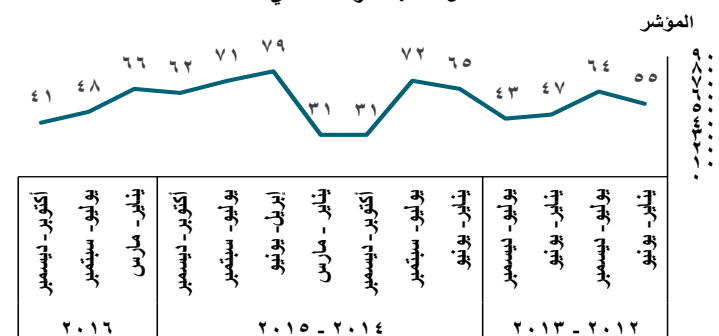
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

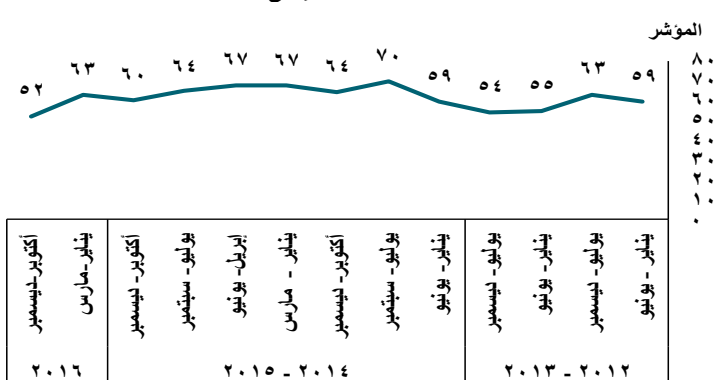
الشكل ٣-١: مؤشر بارومتر الأعمال



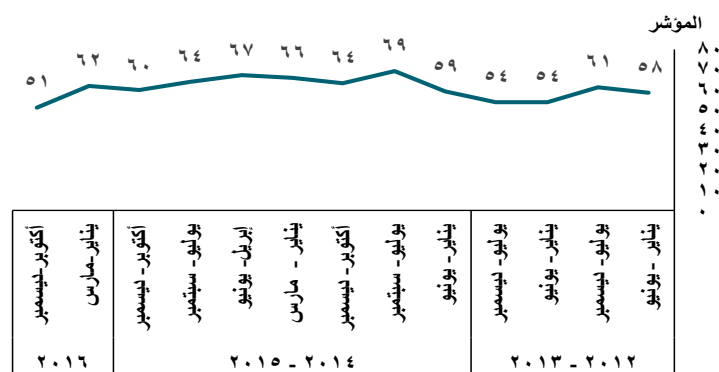
الشكل ٣-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٣-٣: الإنتاج



الشكل ٣-٤: المبيعات المحلية



المصدر: نتائج الاستبيان.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

جاءت توقعات الشركات للربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لتعكس المخاوف من تراجع الأداء في ظل القرارات الاقتصادية الأخيرة وعدم وضوح الفترة الزمنية التي يحتاجها الاقتصاد المصري للتوازن على المدى القصير. وعليه، جاءت توقعات الشركات للنمو الاقتصادي حذرة، خاصة وأن الإجراءات الحكومية الحالية لتحفيز الاقتصاد لازالت أقل من المستوى المطلوب لخروج الاقتصاد من التباطؤ الحالي. وتحديداً، فقد سجل مؤشر التوقعات لبارومتر الأعمال ٤٩ نقطة ليسجل أدنى مستوى له خلال العاميين الأخيرين.

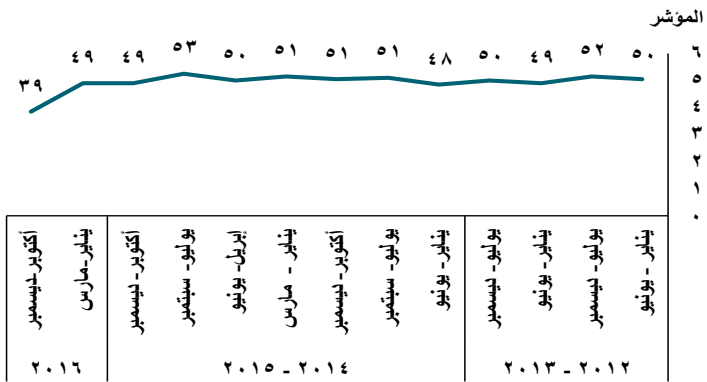
وتشير نتائج الاستبيان إلى توقع قطاع الأعمال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة استمرار تراجع الموارد الدولارية وارتفاع تكاليف التشغيل وتوسع التضخم. ورغم تراجع مؤشر النمو الاقتصادي إلى ٤١ نقطة، إلا أنه لازال أعلى من أدنى مستوى سجله في مطلع عام ٢٠١٥ (٣١ نقطة). ويرتبط هذا الانخفاض في توقعات النمو بتقديرات مجتمع الأعمال في الاستبيان بتراجع الإنتاج نتيجة ارتفاع تكلفة المدخلات ونقص الموارد بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى زيادة الأسعار المحلية في أعقاب تحرير سعر الصرف.

وتأثرت توقعات مجتمع الأعمال بارتفاع معدلات التضخم وأثره على الأجور، حيث أشارت التوقعات إلى اتجاه لزيادة الأجور خلال الربع الأخير من العام ليسجل المؤشر ٦٣ نقطة، وهو مقارب لأعلى مستوى له خلال عامين والذي سُجل في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

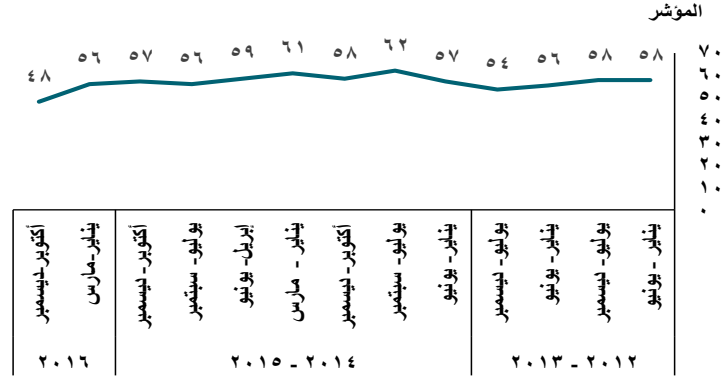
ورغم هذا الميل إلى الحذر في النتائج، فقد شهد مؤشر الاستثمار أعلى معدل ارتفاع ربع سنوي له خلال عامين ليسجل ٥١ نقطة، وهو ما يشير إلى استقرار النظرة المستقبلية لمجتمع الأعمال على المديين المتوسط والطويل. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن المؤشر لازال دون أعلى مستوياته المسجل في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ (٥٦ نقطة). وهو ما يستدعي إسراع الحكومة بالمزيد من الخطوات التحفيزية، وعلى رأسها تعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته.



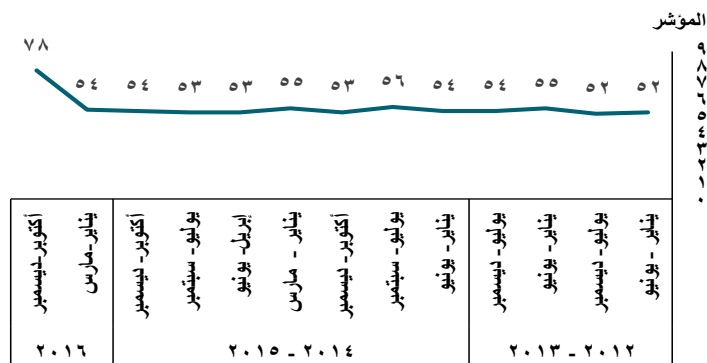
الشكل ٣-٦: المخزون*



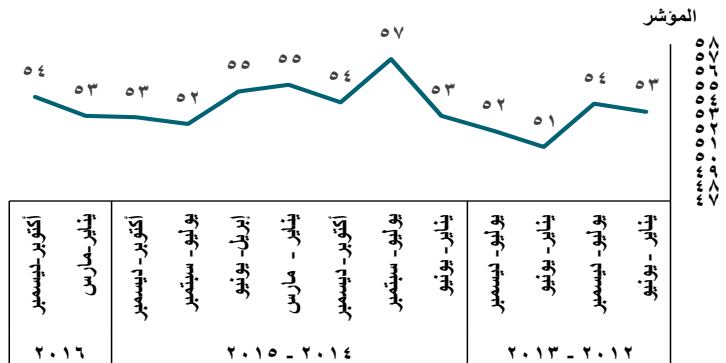
الشكل ٣-٥: الصادرات



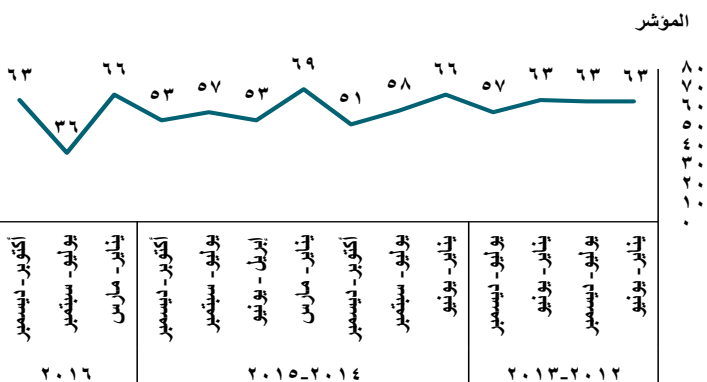
الشكل ٣-٨: أسعار المنتجات النهائية



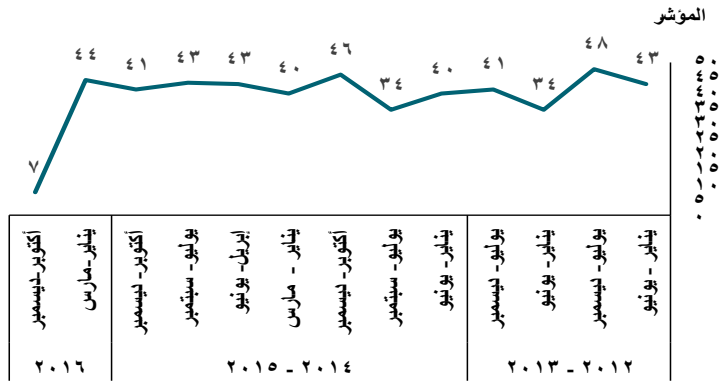
الشكل ٣-٧: مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية



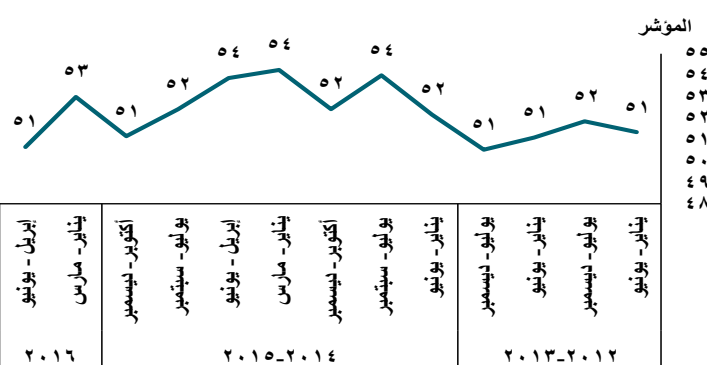
الشكل ٣-١٠: الأجور



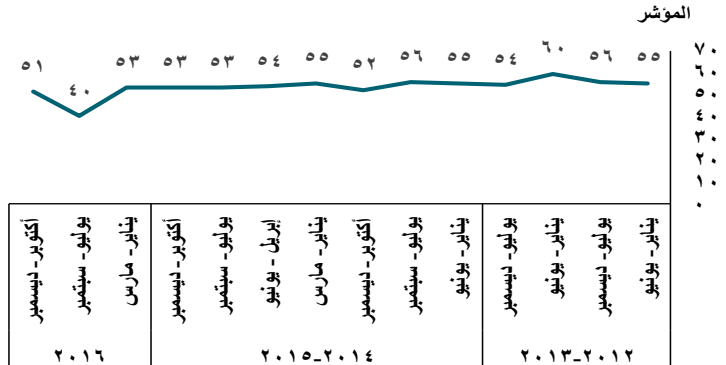
الشكل ٣-٩: أسعار المدخلات**



الشكل ٣-١٢: التشغيل



الشكل ٣-١١: الاستثمار



المصدر: نتائج الاستبيان.

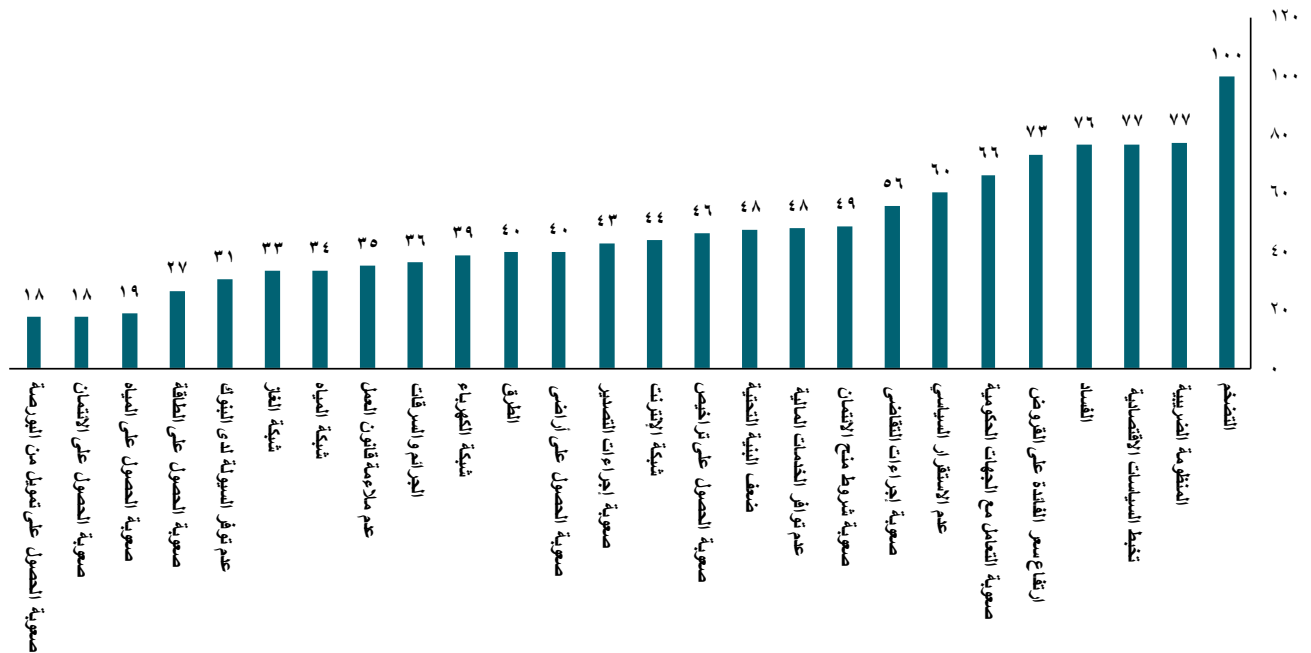
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

أشد المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، وأسعار الصرف، وسعر الفائدة، وعجز الميزان التجاري.

يوضح الشكل ٤ المعوقات الرئيسية التي تواجه مجتمع الأعمال مرتبة تنازليا وفقا لحدتها من وجهة نظر شركات العينة. فقد أعربت الشركات عن قلقها من التضخم، خاصة وأن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة أسعار الوقود في السوق المحلي تسببا بشكل أساسي في إثارة مخاوف مجتمع الأعمال وبالأخص الشركات المتوسطة والصغيرة بالنسبة لتكاليف الإنتاج والأسعار في السوق المحلي، في حين جاءت أسعار الصرف والفائدة في مرتبة تالية بالترامن مع خطوات المركزي المتتالية لتحديد سعر الصرف ثم رفع أسعار الفائدة.

الشكل ٤: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



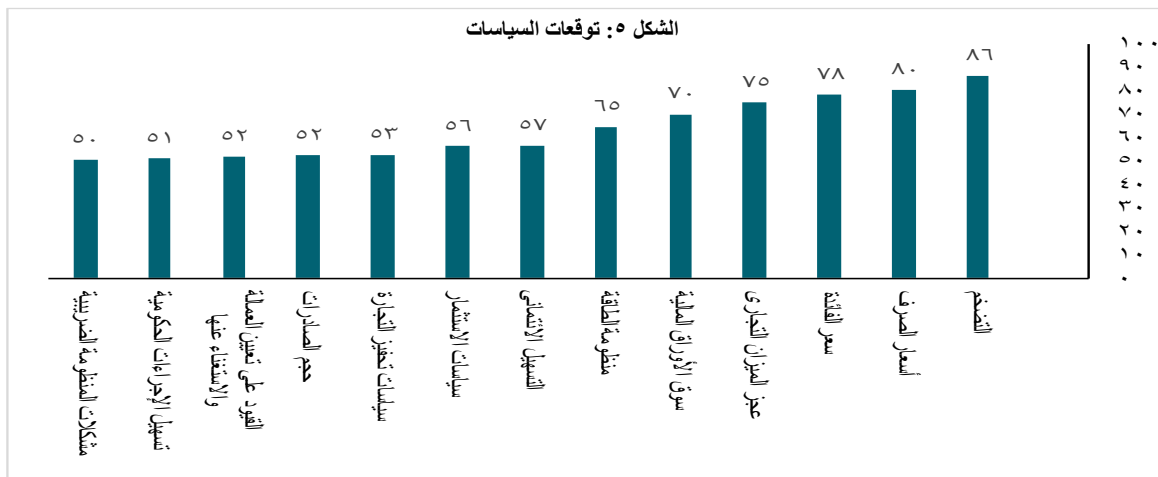
المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات السياسات

توقعات السياسات: إجراءات للحد من التضخم وتعزيز النمو ومراعاة العدالة الاجتماعية

في ظل ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة أسعار الوقود في السوق المحلي، تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من تأثير هذه الزيادات على التضخم وأسعار مستلزمات الإنتاج، مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي ومراعاة العدالة الاجتماعية.

الشكل ٥: توقعات السياسات



المصدر: نتائج الاستبيان.



التعليق على نتائج الاستبيان

رغم تراجع المؤشرات ما زلنا نرى أن خطوة تحرير سعر الصرف واعتماد برنامج إصلاح اقتصادي قوي لازالت تعكس تفاؤلا على المديين المتوسط والطويل، حيث نرى مؤشرات على تحسن الثقة بإمكانية حدوث نمو اقتصادي، حتى ولو كانت هذه الدلائل مؤقتة ومرتبطة بمدى التزام الحكومة بتنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يتضمن سياسات تحفيزية.

لكن يجب التأكيد على أن النتائج ما زالت تؤكد على ضرورة تحفيز عوامل الطلب الخارجي مثل تنمية الصادرات وزيادة جذب الاستثمارات ومعالجة مشكلات مناخ الاستثمار في ضوء النقص الحالي في العملات الأجنبية والمتوقع استمراره حتى نهاية الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث يعد معالجة نقص السيولة الأجنبية مطلباً أساسياً لإحداث مزيد من الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأن حدوث مزيد من الارتفاع بالضغط التضخمي قد يؤدي إلى مزيد من السياسات الانكماشية الحكومية.

كذلك، فإن تحسين البنية التشريعية للمناخ الاقتصادي المصري سيكون من شأنه رفع مستوى الأداء الاقتصادي، خاصة إذا ما تم اتخاذ إجراءات جوهرية لإصلاح منظومة الضرائب والترخيص الصناعية وتعديل قانون الاستثمار وآليات تخصيص الأراضي وإصدار قانون ينظم ويحفز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن السياسة الاقتصادية المصرية بحاجة إلى إعادة توازن عاجل، حيث تتركز المخاطر القائمة في أن نمو الإنتاجية متدن على غير المعتاد مما يلقي بظلاله على تحسن مستويات المعيشة في المستقبل، وأن مستويات الديون المحلية والخارجية مرتفعة بشكل تاريخي مما يزيد المخاطر على الاستقرار المالي، فضلا عن أن مجال المناورة على صعيد السياسة النقدية ضيق بشكل ملحوظ.

ومن هذا المنطلق، لم يعد بوسع الاقتصاد المصري التعويل على نموذج النمو الحالي الذي وصل به إلى المفترق الراهن. ولهذا، توجد حاجة ملحة إلى إعادة موازنة السياسة الاقتصادية للانتقال إلى نمو أكثر قوة وتوازنا واستدامة. وهناك ضرورة أيضا إلى التخلي عن نموذج النمو الذي أصابنا بتلك المعضلة، وإلى التخفيف عن كاهل السياسة النقدية التي ظلت مثقلة بالأعباء لفترة طويلة.

ويستدعي ذلك تعديلات جوهرية في توجهات السياسة المالية والنقدية على حد سواء، وإعادة تصميم السياسة المالية للتأقلم مع دورات الازدهار والكساد على نحو أكثر منهجية، وأن تراقب السياسة النقدية تلك الدورات من زاوية المخاطر الشاملة للمحافظة على توازن الشق المالي من الاقتصاد.

الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى

أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادة في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

جدول م 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - ديسمبر 2016)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية									
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى							
النمو الاقتصادي	22	19	59	34	57	14	29	63	44	33	22	58	18	27	55	36	33	0	67	33	45	45	9	45	57
النشاط الاقتصادي	28	35	37	47	79	14	7	81	67	11	22	70	27	18	55	38	67	0	33	67	45	36	18	60	
الإنتاج	28	38	35	47	79	14	7	81	33	33	33	50	27	18	55	38	67	0	33	67	45	36	18	60	
المبيعات المحلية	31	28	41	46	25	25	50	40	75	0	25	75	25	50	25	50	50	100	0	50	50	0	0	0	-
الصادرات	47	41	12	38	38	54	8	40	40	25	25	40	45	36	18	40	50	50	0	33	33	25	75	43	
المخزون	26	50	24	51	43	50	7	62	100	0	0	-	18	36	45	40	33	33	33	50	38	63	0	62	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	78	14	8	81	86	14	0	88	43	43	14	60	90	10	0	91	33	67	0	60	33	56	11	57	
أسعار المنتجات النهائية	92	6	1	7	92	8	0	8	100	0	0	-	100	0	0	-	100	0	0	-	60	40	0	29	
أسعار المدخلات الوسيطة	43	54	3	63	64	36	0	74	0	89	11	47	73	18	9	77	0	100	0	50	45	45	9	63	
مستوى الأجور	17	62	22	48	79	14	7	81	14	71	14	50	18	55	27	47	0	33	67	25	30	60	10	56	
المدخلات الأساسية	16	71	13	51	21	71	7	54	11	78	11	50	9	73	18	47	0	67	33	40	18	64	18	50	
الاستثمار	16	71	13	51	21	71	7	54	11	78	11	50	9	73	18	47	0	67	33	40	18	64	18	50	
التشغيل	16	71	13	51	21	71	7	54	11	78	11	50	9	73	18	47	0	67	33	40	18	64	18	50	

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
² أسماو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (يوليو - سبتمبر 2016)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ²	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر ²
النمو الاقتصادي	10	24	66	28	8	50	42	39
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	19	31	50	38	37	45	18	56
المبيعات المحلية	19	31	49	38	34	47	18	55
الصادرات	12	41	47	38	29	29	41	45
المخزون	42	31	27	44	32	56	12	43
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	10	47	43	39	18	71	12	52
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	69	28	3	76	37	63	0	61
أسعار المدخلات الوسيطة	89	10	1	10	83	14	3	15
مستوى الأجور	43	56	1	63	29	71	0	58
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	7	67	26	44	17	78	6	53
التشغيل	43	56	1	63	13	82	5	52

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
² مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.



جدول م 4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لحجمها) (أكتوبر- ديسمبر 2016)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النمو الاقتصادي	19	22	58	34	54	11	59
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	30	30	39	47	58	26	67
المبيعات المحلية	27	34	39	45	58	26	67
الصادرات	19	38	43	41	48	19	56
المخزون	41	43	16	41	55	42	32
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	23	50	27	49	55	37	67
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	73	19	8	77	75	22	80
أسعار المدخلات الوسيطة	93	8	0	7	91	6	8
مستوى الأجور	45	49	6	63	42	58	63
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	16	58	26	47	46	49	63
التشغيل	18	66	16	51	11	82	51

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
 ٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.